



## الديباجة:

نتج عن التطور العلمي والتكنولوجي ظهور عدة مفاهيم قانونية تستجيب لخصوصية هذه الظاهرة وقد شملت هذه التغيرات والتحولات ميلاد مصطلح التجارة الالكترونية التي يتم من خلالها التعامل الإلكتروني للسلع والخدمات وحتى المعطيات القانونية والمعلومات في الفضاء الرقمي.

لقد أثرت هذه التغيرات على مضامين النصوص القانونية وتطبيقاتها بسبب ضرورة استيعابها لكافة المفاهيم الجديدة التي ظهرت، لكن سرعة وتيرة التطور وانعدام الوعي بأثاره أصبح ينبأ بوجود خطر يكمن في احتمال تغيير القواعد القانونية بشكل سريع، مما يؤدي إلى تهديد استقرار وثبات القانون بفعل حتمية مواكبة التطور، حيث يفترض ضرورة ضمان الأمن القانون و القضائي في كل دولة.

لكن هذا الاستقرار سرعان ما يضعف بفعل التعديلات القانونية المستمرة من جهة وعجز القانون في مسايرة ومواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية، لذا وجب المراجعة الدورية والمستمرة لفعالية القواعد القانونية التي اقتضت ميلاد فرع قانوني جديد يعنى بالتطور التكنولوجي يستهدف من ورائه تنظيم استعمالات التكنولوجيا الحديثة والحد من مخاطرها. فقد كان القانون في منظوره التقليدي بسيط نفوذه وسيطرته على اقليمه الوطني، لكن بتطور التكنولوجيا وتخطيها لحدود الدولة أصبح مجال تطبيق القانون يتسع ليصل للمجال الدولي وباتت الشبكة العنكبوتية وكل موارد الاتصالات أهم دليل على ذلك .

فقد فرض القانون الدولي نفسه على القانون الوطني وقيده بحكم التطور العلمي والتكنولوجي ، هذا الأمر الذي جعل جل

وحماية المعطيات الشخصية لفرض استقرار الأمن القانوني وحماية مستهلك السلع والخدمات لاسيما منها التي تروج بطريقة الكترونية والتي ظهرت بفعل عولمة الاقتصاد.

## إشكالية الملتقى:

طالما أن العلم والتكنولوجيا قد اكتسحت كل العالم أصبح من الضروري إيجاد تأطير قانوني للممارسات التي نتجت عنها والحد من تأثيراتها السلبية بما يتلائم مع النص القانوني الذي يفترض مسابرة لهذا التقدم.

فالإشكال الذي يثار في هذا الصدد هو إلى أي حد يمكن للقانون التحكم في التطور العلمي والتكنولوجي رغم تطوره المستمر والسريع وكيف يتحكم في آثاره؟

إن إفلات العديد من الممارسات من تطبيق القانون عليها أو التحايل على القانون أحيانا هو الهدف من هذه الدراسة، لا سيما أن التكنولوجيا قد وجدت لتطور الشعوب الأمر الذي يحتم تأطيرها باحكام قانونية تتماشى مع مصلحة الطرف الذي وجدت من أجله (المستهلك) والتي عادة ما تضر به إلى حد ينعدم معه أساس قانوني للحصول على تعويض عادل لجبر الضرر اللاحق به.

## محاور الملتقى:

**المحور الأول:** تأثير التطور العلمي والتكنولوجي على المجال البيئي والصحي، انشاء البنى التحتية، انشاء الشبكات اللاسلكية الكهربائية، وصلات الهواتف النقالة وانبعثت الموجات الكهرومغناطيسية

**المحور الثاني:** انتهاك حقوق الملكية الفكرية وموقف القوانين التي تنظمها

**المحور الثالث:** تطور قواعد المسؤولية بسبب التطور العلمي والتكنولوجي (مسؤولية على أساس الضرر، على أساس المخاطر، مسؤولية استباقية)

## شروط المشاركة:

✓ تحرر المشاركات وفق القالب المرفق، الذي يتم تحميله عبر الرابط التالي:

<https://drive.google.com/drive/folders/11FYidmWWu0-PZMMEGh3mhhF9GcduQMgn?usp=sharing>

- ✓ ترفق المداخلة بملخص بلغة المداخلة وأخر بلغة مغايرة.
- ✓ عدد الصفحات من 15 إلى 20 صفحة.
- ✓ لا تقبل المداخلات التي سبق عرضها أو نشرها.
- ✓ لا تقبل المداخلات المشتركة.
- ✓ ترسل المداخلات كاملة على الإيميل:

[influence.tech.umbb@gmail.com](mailto:influence.tech.umbb@gmail.com)

## مواعيد مهمة:

⌚ آخر أجل لارسال المداخلات: 20 فيفري 2022

⌚ الرد على المداخلات المقبولة: 06 مارس 2022

